وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 13 ديسمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع قبل أسعار الفائدة والمخاوف من زيادة العرض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية، أمس الثلاثاء، لكن المستثمرين ظلوا حذرين قبل قرارات رئيسة بشأن أسعار الفائدة وإصدارات بيانات التضخم، في حين أدت المخاوف بشأن فائض المعروض وتباطؤ نمو الطلب إلى كبح المكاسب، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم فبراير 47 سنتا، بما يعادل 0.6 %، إلى 76.50 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم يناير 50 سنتا، أو 0.7 %، إلى 71.82 دولارا للبرميل.وقال يب جون رونغ، محلل السوق لدى منصة آي جي لتداول النفط عبر الإنترنت، في مذكرة: «سينصب كل الاهتمام على بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأميركي لتحديد نغمة صانعي السياسة الأميركيين في اجتماعهم القادم»، ومن المقرر صدور تقرير مؤشر أسعار المستهلك الأميركي في وقت لاحق من يوم الثلاثاء، في حين سينتهي اجتماع السياسة النقدية للجنة الأسواق المفتوحة الفيدرالية الذي يستمر يومين، يوم الأربعاء.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة ثابتة يوم الأربعاء، لكن محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي لشهر نوفمبر أظهر أن صناع السياسات ما زالوا يشعرون بالقلق من أن التضخم قد يكون عنيدًا، مما يترك الباب مفتوحًا لمزيد من التشديد إذا لزم الأمر.

وقال يب: «سيكون هناك المزيد من التقدم في التضخم تحت المراقبة للتحقق من فعالية السياسات التقييدية الحالية المعمول بها وإعطاء مجال أكبر لمجلس الاحتياطي الفيدرالي للنظر في خفض أسعار الفائدة في عام 2024 إذا ساءت الظروف الاقتصادية».

وفي الوقت نفسه، تقترب دول الاتحاد الأوروبي من الاتفاق على صفقة بشأن الحزمة الثانية عشرة المقترحة من العقوبات على روسيا، والتي تركز على حظر الماس من أصل روسي وإجراءات جديدة لوقف تدفق النفط الروسي.

ومع ذلك، لا يزال مستثمرو النفط متشككين في أن إجمالي العرض سينخفض بعد تعهد مجموعة أوبك+ بخفض 2.2 مليون برميل يوميًا للربع الأول من عام 2024، حيث من المتوقع أن يؤدي نمو الإنتاج في الدول غير الأعضاء في أوبك إلى فائض العرض العام المقبل. وقال محللون وتجار إن الخفض الطوعي قد لا يكون طويلاً بما فيه الكفاية، حيث تظهر الأسعار المادية والعقود الآجلة للنفط الخام علامات متزايدة على الفائض قبل تنفيذها.وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة: «لا يزال النمو في عمليات النفط الصخري في الولايات المتحدة، مفاجئًا على الجانب الصعودي، في حين كانت المكاسب التي حققها المنتجون الآخرون من خارج أوبك كبيرة بشكل غير متوقع». ويقع كل من خام غرب تكساس الوسيط وبرنت في هيكل سوق تنازلي، عندما تكون العقود الفورية أقل من العقود الآجلة، للأشهر العديدة الأولى من عام 2024. ويشير ذلك إلى أن المستثمرين يشعرون أن هناك طلبًا أقل على النفط الخام أو عرضًا كافيًا لتلك الأشهر.

وأضاف محللو إيه ان زد: «يجب أن تحصل السوق على فهم جديد للأساسيات عندما تصدر أوبك ووكالة الطاقة الدولية تقاريرهما الشهرية عن سوق النفط هذا الأسبوع. وتراقب سوق النفط أيضًا المفاوضات في (كوب28)». وكان تحالف يضم أكثر من 100 دولة يضغط من أجل التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يعد للمرة الأولى بنهاية نهائية لعصر النفط، لكنه يواجه معارضة من أعضاء أوبك.

وقال فيفيك دار، المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي، ارتفعت أسعار النفط بعد أن أثار الهجوم على ناقلة في البحر الأحمر المخاوف بشأن الشحن والمخاطر الجيوسياسية، في حين انخفض الدولار الأميركي. وارتفع سعر تداول خام برنت فوق 76 دولارا للبرميل بعد أن أصيبت سفينة بصاروخ، انخفض الدولار الأميركي طوال اليوم الآسيوي، وهذا يدعم السلع المسعرة بالعملة.ومع ذلك، ظل النفط الخام قريبًا من أدنى مستوى له منذ يونيو، حيث أدى ارتفاع الإنتاج من الدول غير الأعضاء في أوبك، وخاصة الولايات المتحدة، إلى زيادة المخاوف من حدوث تخمة. وهناك أيضًا شكوك في أن أعضاء تحالف أوبك + سوف يلتزمون تمامًا بالجولة الأخيرة من التخفيضات الطوعية للمجموعة.

وانخفض النفط خلال الأسابيع السبعة الماضية، وهو أطول انخفاض منذ عام 2018، وانخفض بنحو الخمس منذ أواخر سبتمبر. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الاستهلاك الصيني في العام المقبل، وهناك فرصة لحدوث ركود في الولايات المتحدة. وقالت شركة سيتي جروب إن أوبك + ستحتاج إلى تمديد قيود الإنتاج طوال العام المقبل بأكمله فقط للحفاظ على الأسعار في نطاق 70 إلى 80 دولارًا للبرميل. وقال فيفيك دار، المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي: «إذا نفذت أوبك+ تخفيضاتها الطوعية في الإمدادات وقلصت البناء الحالي في مخزونات النفط العالمية، فمن المرجح أن تجد أسعار النفط بعض الدعم الأساسي». ومع ذلك، قال: «إن مسار الطلب العالمي على النفط لا يزال موضع خلاف أيضًا».وتستمر الفترات الزمنية في الإشارة إلى أن العرض يتقدم على الطلب، مع منحنى العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط في هياكل تنازلية هبوطية -عندما يتم تداول العقود اللاحقة بعلاوات لتحفيز العقود- حتى منتصف العام المقبل. وكان فارق سعر برنت لمدة ستة أشهر 17 سنتا للبرميل في حالة الكونتانجو، مقارنة بأكثر من 4 دولارات في نمط التراجع المعاكس لمعظم شهر أكتوبر. وسوف يراقب التجار العديد من التقارير المقرر صدورها هذا الأسبوع. وستصدر إدارة معلومات الطاقة توقعاتها على المدى القصير يوم الثلاثاء، تليها أوبك في اليوم التالي ووكالة الطاقة الدولية يوم الخميس. ومن المقرر أن يصدر قرار سعر الفائدة النهائي لهذا العام من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي يوم الأربعاء.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، إن أسعار النفط تتأرجح وسط حذر الصين وتوقعات مؤشر أسعار المستهلك. وقالوا تحركت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، حيث ظلت الأسواق في حالة من التوتر بعد ظهور المزيد من علامات الضعف الاقتصادي في الصين، أكبر مستورد، في حين بدأ الحذر قبل قراءات التضخم الرئيسية من الولايات المتحدة والهند.

وأظهرت البيانات الصادرة خلال عطلة نهاية الأسبوع أن الصين انزلقت بشكل أكبر إلى تراجع التضخم في نوفمبر، مما أثار المزيد من المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد. وجاءت القراءة أيضًا بعد أيام قليلة من البيانات التي أظهرت انخفاضًا واضحًا في واردات النفط الصينية، والتي أظهرت أن تباطؤ النمو بدأ الآن في تقليص شهية البلاد للنفط الخام. وتراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في ستة أشهر تقريبًا في أعقاب بيانات الواردات الصينية، بينما سجلت أيضًا أسوأ سلسلة خسائر لها منذ خمس سنوات. لكنها شهدت بعض القوة هذا الأسبوع وسط عمليات شراء مساومة، في

حين تشجع المتداولون أيضًا بخطط الولايات المتحدة لشراء المزيد من النفط لإعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي.

وتنتظر الأسواق الآن قراءات التضخم الرئيسية من الولايات المتحدة والهند، المقرر صدورها في وقت لاحق من اليوم. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بشكل أكبر في نوفمبر، وإن كان بشكل طفيف، ولا يزال من المتوقع أن يظل أعلى من الهدف السنوي الذي حدده بنك الاحتياطي الفيدرالي بنسبة 2 %.

«أرامكو» تستحوذ على 40 % من شركة نفط باكستان

الرياض

وقّعت أرامكو السعودية أمس، اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة 40% في شركة غاز ونفط باكستان المحدودة «قو»، ويمثّل هذا الاستحواذ أول دخول لأرامكو السعودية إلى أسواق التجزئة للوقود في باكستان، مما يعزز إستراتيجية الشركة الخاصة بسلسلة القيمة في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق على المستوى العالمي، وستمكّن الصفقة أرامكو السعودية من تأمين منافذ إضافية لمنتجاتها المكررة، وفتح أسواق جديدة أمام زيوت التشحيم التي تحمل العلامة التجارية فالفولين، بعد استحواذ أرامكو السعودية على أعمال المنتجات العالمية لشركة فالفولين الأمريكية في فبراير عام 2023م.
وأوضح الرئيس للتكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية محمد القحطاني أن هذه الصفقة تُعد ثاني عملية استحواذ لأرامكو السعودية مخطط لها في قطاع التجزئة خلال هذا العام، ويتماشى ذلك مع إستراتيجية الشركة للتوسع في مجال التكرير والكيميائيات والتسويق، ورؤية الشركة الواضحة لتنمية محفظة أعمالها المتكاملة في مجال التكرير والتسويق، ومواد التشحيم، والتجارة، والمواد الكيميائية في جميع أنحاء العالم.

السوق النفطية تترقب مستجدات البيانات الأمريكية .. مخاوف بشأن النمو والطلب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط الخام وسط حذر وتردد المتداولين في السوق في ظل مخاوف النمو الاقتصادي العالمي عام 2024 بسبب عدم اليقين بشأن وضوح الصورة الاقتصادية.

وذكرت بيانات وكالة ستاندرد آند بورز، أن شهية الهند لوقود الطائرات ارتفعت بنسبة 12 في المائة تقريبا على أساس سنوي في نوفمبر حيث أدى موسم العطلات إلى جانب أكبر بطولة للكريكيت في العالم إلى تعزيز الطلب على السفر الجوي بشكل حاد، ما ساعد متوسط الطلب الشهري على المنتج النفطي على تجاوز مستويات 2019 قبل الوباء.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، إن مخاوف النمو تعوق أسعار النفط حيث أدى ذلك إلى إبقاء أسعار الخام منخفضة مع تردد المضاربين بشأن الارتفاع في المستقبل.

ونقل المحللون عن «سيتي بنك» اعتقاده بأن «أوبك+» ستكون قادرة على تثبيت أسعار النفط في نطاق 70-80 دولارا عام 2024 لكن هذا سيتطلب تمديد التخفيضات المعلن عنها أخيرا.

وتوقع المحللون أن تشهد الدول غير الأعضاء في «أوبك+» زيادة في الإنتاج وهذا سيؤدي إلى فائض في العرض عام 2024، في حين أن عدم اليقين المستمر بشأن الطلب الصيني يظل أيضا مصدر قلق.

وفي هذا الإطار، ذكر سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، أن السوق النفطية تترقب وتتفاعل مع مستجدات البيانات الأمريكية التي يكون لها تأثير في الدولار الأمريكي وبالتالي تؤثر في أسعار النفط، مشيرا إلى أهمية اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة اليوم واجتماعات البنك المركزي الأخرى التي يمكن أن يكون لها أيضا تأثير في المعنويات في السوق النفطية.

ولفت إلى أنه يمكن أن يؤثر تراجع المعنويات أيضا في أسعار النفط الخام في حين أن زيادة التوقعات بتخفيض أسعار الفائدة في أوائل عام 2024 يمكن أن تساعد على التعافي مرة أخرى نحو مستوى 80 دولارا للبرميل.

من جانبه، قال روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن منظمة أوبك لديها قناعة قوية بحاجة السوق إلى كل موارد الطاقة التي تتكامل ولا تحل محل بعضها بعضا.

وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يعد مستهلكا رئيسا للنفط والغاز والفحم في العام الماضي كما يعد حاليا أكبر مشتر للغاز من الولايات المتحدة وهو يخطط لتقليل هذا الاعتماد ولكن لا توجد أي علامات على حدوث ذلك بل على العكس من ذلك تقوم ألمانيا ببناء مزيد من محطات استيراد الغاز المسال.

من جانبه، ذكر ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن البيانات الصينية تؤثر في السوق على نطاق واسع وقد تدعم أو تضعف الطلب العالمي، مشيرا إلى أن بيانات الجمارك أظهرت أن الصين استوردت 11.32 مليون برميل يوميا من النفط الخام خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر بزيادة 12.1 في المائة على أساس سنوي.

وأشار إلى أن واردات المصافي المستقلة من النفط الخام قفزت بنسبة 19.3 في المائة على أساس سنوي إلى 3.56 مليون برميل يوميا في الـ11 شهرا الأولى رغم انخفاض الحجم بنسبة 20.3 في المائة على أساس سنوي إلى 2.85 مليون برميل

يوميا في العام.

بدورها، قالت تيتي أولاور مدير التسويق في شركة «سيتا» النيجيرية لتجارة النفط، إن تخفيف العقوبات الأمريكية على فنزويلا يعزز الاستثمارات ونمو الإمدادات النفطية في الفترة المقبلة، مبينة أن فنزويلا بدأت بالفعل اتصالات مع شركات النفط والغاز العالمية الكبرى، بما في ذلك شيفرون، وبي بي، وشل، لحثهم على استكشاف وتطوير اكتشافات جديدة حيث من المتوقع أن يأتي معظم النمو في إنتاج النفط الفنزويلي على المدى القريب من المشاريع المشتركة لشركة شيفرون في الولايات المتحدة.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس بعدما تسبب هجوم في البحر الأحمر على ناقلة كيماويات في تزايد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إلا أن مخاوف تباطؤ نمو الطلب ووجود فائض في الإمدادات قوضت المكاسب.

وخلال التعاملات أمس، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم فبراير 21 سنتا بما يعادل 0.3 في المائة إلى 76.24 دولار للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم يناير 27 سنتا أو 0.4 في المائة إلى 71.59 دولار للبرميل.

وقال تاماس فارجا من بي.في.إم للوساطة إنه رغم أن الهجوم على السفينة ساعد على ارتفاع أسعار النفط، فإن «المعنويات لا تزال سلبية.. إذ لا يأتي دعم من جانب الطلب في معادلة النفط. الخلفية الأساسية غير مشجعة».

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 77.98 دولارا للبرميل يوم الإثنين مقابل 77.47 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق ثاني ارتفاع له على التوالي وأن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 79.69 دولار للبرميل.

صناديق عالمية مرتبطة بالمناخ ترفع استثماراتها في السعودية 150 % بنهاية الربع الثالث

الاقتصادية

استثمر 14 صندوقا متخصصا في الاستثمار في الشركات التي تقلل انبعاث الكربون، 34.73 مليون دولار في السوق السعودية بنهاية الربع الثالث من العام الجاري 2023، مسجلة ارتفاعا بأكثر من 150 في المائة، مقارنة بنهاية الفترة الماثلة من العام الماضي، والتي بلغت 13.6 مليون دولار.

تأتي التدفقات المتزايدة من شركات إدارة الأصول العالمية، وذلك بعد تشجيع السعودية لقطاعها الخاص من أجل تبني المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وبحسب رصد وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، فإن أعداد الصناديق المتخصصة بالاستثمار في الشركات التي تقلل انبعاث الكربون، قفزت من أربعة صناديق قبل عام إلى 14 صندوقا حاليا، وهي تابعة لتسع شركات أصول عالمية من بينها بلاك روك وDGAM الكندية وستيت ستريت الأمريكية.

ويعد ذلك بمنزلة قفزة قياسية في أعداد وأحجام استثمارات الصناديق المرتبطة بالمناخ، التي تفضل الاستثمار بالشركات السعودية التي تعهدت بالعمل على تقليل انبعاثات الكربون.

وتعد أوعية الأسهم والسندات والصكوك أهم الأوعية، التي تجتذب سيولة المستثمرين تجاه الجهود المناخية أو المرتبطة بالبيئة.

وعلى سبيل المثال، تشكل الصكوك الخضراء المرتبطة بالاستدامة ما يصل إلى 6.8 في المائة من إجمالي إصدارات سوق الصكوك العالمية بنهاية الربع الثالث 2023، مقارنة بـ0.4 في المائة في 2017، بحسب بيانات منصة (إل إس إي جي) المعروفة سابقا برفينيتيف.

وعملية التحول إلى مستقبل يتسم بانخفاض مستوى الانبعاثات الكربونية للسعودية حظي بتأييد الموجة الثانية من الصناديق الغربية، وذلك بعد موجة الاستثمارات الأولى التي جاءت في 2022.

وكشفت بيانات منصة «مورنينج ستار دايركت» عن تخصيص مديري الصناديق 1.81 في المائة من قيمة أصول الصناديق المرتبطة بتقليل انبعاثات الكربون البالغة 1.91 مليار دولار للاستثمار في سوق الأسهم السعودية.

وجاء أكبر استثمار بالأسهم السعودية عبر صندوق المنا (التابع لشركة إدارة الأصول الألمانية DWS بمبلغ 13.51 مليون دولار).

في المقابل، فإن أعداد البورصات التي جذبت الصناديق المستثمرة في السوق السعودية وصلت إلى سبع بورصات من ضمنها بورصة لندن وناسدك الأمريكية وبورصة تورونتو الكندية.

ومعظم استثمارات الأفراد في سوق الأسهم السعودية، قادمة من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. والعملات القائمة عليها الصناديق وأماكن إدراجها، تكشف أن المستثمرين الأفراد من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا وكندا باتوا مساهمين في الشركات السعودية بطريقة غير مباشرة عبر الصناديق.

وبعض الصناديق التي تستثمر في السوق السعودية تم هيكلتها لتتطابق مع اتفاقية باريس للمناخ، علما أن الصناديق الغربية المتخصصة في الاستثمار بأسهم الشركات التي تقلل انبعاث الكربون، تعد نادرة جدا.

وتعرف عملية استخلاص الكربون واحتجازه بأنها استخلاص عادم ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث من المرافق الصناعية

الكبرى، مثل محطات الطاقة الكهربائية، وتخزينه، واحتجازه تحت الأرض كي لا يختلط بالغلاف الجوي.
وتكشف البيانات النوعية، التي حصلت عليها «الاقتصادية» من منصة «مورنينج ستار دايركت» حجم وجود صناديق الحوكمة البيئية العالمية بالشركات السعودية المدرجة، التي تلتزم بدمج العوامل البيئية والاجتماعية والمرتبطة بالحوكمة باستثماراتها وأنشطتها.
وجاءت تلك التدفقات المالية عبر «صناديق المؤشرات» المتخصصة بالاستثمار فقط بشركات الأسواق الناشئة، التي تلتزم داخليا بالمعايير المناخية والبيئية والاجتماعية والحوكمة.

نقطة التحول

وجاءت نقطة التحول بعد أن ساهمت مؤشرات الحوكمة البيئية، التي طورتها شركة إم إس سي آي MSCI، وهي المزود العالمي لمؤشرات كل من الأسهم وأدوات الدين لسوق الأسهم السعودية في 2022، بجذب استثمارات شركات إدارة الأصول الدولية التي تتبع حركة تلك المؤشرات والشركات المؤهلة.
ويعد توجه شركات الاستثمار، التي تدير أصولا بمليارات الدولارات نحو أحد أكبر أسواق الأسهم بالسوق الناشئة، وذلك خصيصا من أجل الاستثمار بالشركات السعودية التي تلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية بمنزلة اللحظة الفاصلة للبورصة المحلية، وذلك مقارنة بغياب تبني تلك المعايير في السابق.
واستندت تحليلات الاقتصادية إلى بيانات «مورنينج ستار»، وهي شركة الأبحاث المهيمنة في صناعة الصناديق الاستثمارية العالمية.
ويعد مديرو الأصول من بين كبار العملاء لمنصة مورنينج ستار دايركت، بسبب دخول بياناتها الخاصة بالصناديق في القرار الاستثماري للمستثمرين، الأمر الذي يعطيها قوة لا مثيل لها للتأثير في إدارة الأصول العالمية.
ويولي المستثمرون أهمية بارزة لنظام التصنيف «خمس نجوم» الخاص بالصناديق، وكذلك توصيات محللي المنصة، ما يجعلها بطريقة غير مباشرة قادرة على تحريك التدفقات النقدية بعيدا عن أي صندوق معين.

جهود السعودية

وفي ديسمبر 2023، ذكر المركز السعودي لكفاءة الطاقة «كفاءة» أنه يعمل على عدة مبادرات تهدف لوضع متطلبات ومستهدفات لتحسين كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي في السعودية، ويشمل ذلك القطاعات «كثيفة الاستهلاك» وهي (البتروكيماويات والأسمنت والصلب والألمنيوم)، بما في ذلك 246 خطا للإنتاج في 33 شركة في المملكة.
ويستهدف المركز السعودي لكفاءة الطاقة تحقيق وفورات من تنفيذ متطلبات كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي في دورتها الثانية (2020-2025)، حيث ستسهم الوفورات المحققة في هذا القطاع منذ بدء تنفيذ المبادرات في خفض الانبعاثات الكربونية للمساهمة في جهود المملكة لمواجهة تحديات التغير المناخي.
وفي الشهر نفسه كذلك، أعلنت وحدة طاقة الغاز التابعة لشركة جنرال إلكتريك ڤيرنوڤا بدء تنفيذ مشروع تحويل الوقود لمحطة توليد الكهرباء العاشرة التابعة للشركة السعودية للكهرباء في الرياض، ما يمثل خطوة مهمة في تحقيق أهداف السعودية للحد من انبعاثات الكربون.

ومن تلك الابتكارات، التي تقودها الرياض في مجال الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، قام الجناح السعودي المشارك في مؤتمر المناخ لعام 2023 بعرض نموذج لمحرك احتراق داخلي، كالذي يستخدم في السيارات والمعدات الصناعية الميكانيكية وغيرها من آلات، يعمل بالهيدروجين، وبالتالي لا ينتج عنه أي انبعاثات ضارة، لأن احتراق الهيدروجين عند اتحاده مع الأكسجين ينتج عنه بخار الماء، لا ثاني أكسيد الكربون.
كما تم استعراض بعض الحلول الأخرى التي تؤدي إلى خفض الانبعاثات الصناعية، مثل تلك الناتجة عن مصانع الأسمنت والحديد، من خلال استخدام مواد أولية صديقة للبيئة قابلة للاستخدام في مختلف الأعمال الإنشائية.

استخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون

وفي نوفمبر 2022، كشفت السعودية خلال منتدى مبادرة السعودية الخضراء عن توقيع اتفاقية مشروع مشترك مع «أرامكو السعودية» لإنشاء واحد من أكبر المراكز العالمية لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه.
ومن المقرر أن يباشر المركز عملياته في مدينة الجبيل الصناعية بحلول 2027م بقدرة التقاط وتخزين تبلغ تسعة ملايين طن سنويا من غاز ثاني أكسيد الكربون خلال المرحلة الأولى، ليدعم بذلك هدف المملكة المتمثل في التقاط واستخدام وتخزين 44 مليون طن متري من غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول 2035.
وتؤمن أرامكو أن استخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه يشكل خطوة أساسية للمساعدة في خفض الانبعاثات الكربونية بدرجة كبيرة.
وتعرف عملية استخلاص الكربون واحتجازه بأنها استخلاص عادم ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث من المرافق الصناعية الكبرى مثل محطات الطاقة الكهربائية، وتخزينه، واحتجازه تحت الأرض كي لا يختلط بالغلاف الجوي.

مبادرة السعودية الخضراء

ونجحت السعودية خلال 2021 في تسريع جهودها في مجال العمل المناخي، حيث تسعى إلى تحقيق أهداف طموحة بحلول عام 2030 تتمثل في تحويل 30 في المائة من مساحاتها البرية والبحرية إلى محميات طبيعية، وزراعة أكثر من 600 مليون شجرة بزيادة قدرها 150 مليون شجرة عن الهدف المرحلي المعلن عام 2021 لزراعة 450 مليون شجرة بحلول عام 2030.
وتعكف السعودية على تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون بهدف تنفيذ تعهداتها لتقليل الانبعاثات بمقدار 278 مليون طن سنويا بحلول 2030.
وساهمت مبادرة السعودية الخضراء منذ إطلاقها في زراعة أكثر من 18 مليون شجرة منها 13 مليون شجرة مانجروف، وإطلاق 17 برنامجا بيئيا جديدا في جميع أنحاء المملكة بهدف استعادة المساحات الخضراء الطبيعية ومواجهة تبعات تغير المناخ. ويمثل استصلاح أراضي الغابات الرطبة في المملكة العربية السعودية طريقة طبيعية فعالة لمنع تآكل السواحل ومكافحة تغير المناخ، حيث تمتص هذه الأشجار كميات كبيرة من الكربون تصل إلى خمسة أضعاف ما تمتصه الغابات الاستوائية.
وانطلقت مبادرة السعودية الخضراء في 2021 بهدف توحيد وتوسيع نطاق العمل المناخي في المملكة العربية السعودية

بما يتماشى مع رؤية 2030.
وتعكس البرامج والمشاريع المندرجة تحت مظلة مبادرة السعودية الخضراء التزام المملكة بمكافحة ظاهرة تغير المناخ ومعالجة التحديات البيئية الإقليمية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وهبوب العواصف الترابية والتصحر.

تداول ومؤشرات الحكومة البيئية

وذكرت تداول في أغسطس 2020 أنها تعتزم إطلاق مؤشر تصنيف مرتبط بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أو ما يعرف بـ ESG Index بالتعاون مع MSCI. وتمت الإشارة في حينها أن المؤشر الجديد سيضم 70 شركة على الأقل، وسيعتمد معايير مؤشر MSCI
ونشرة إصدار شركة تداول قد نوهت بأن تداول ستلتزم بدعم المصدرين في رحلة ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال تقديم المساعدة المتعلقة بالإفصاحات الخاصة بها.
وكشفت نشرة الإصدار أن «تداول السعودية تعمل على تطوير خدمات استشارية بشأن ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لمساعدة المصدرين المدرجين على نشر إفصاحات ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بها، بالإضافة إلى رفع تصنيفاتها لدى مقدمي خدمات التصنيف الدوليين».
وبينت «تداول» في نشرة الإصدار أنها ماضية في عقد ورش العمل مع شركائها والجمهور والمصدرين لزيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
وعن مستجدات المؤشر، أشارت نشرة الإصدار أن شركة تداول السعودية تخطط في المستقبل إلى إطلاق مؤشر ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالتعاون مع أحد مقدمي خدمات المؤشرات الرائدين.
وفي نوفمبر 2021، ذكرت هيئة السوق المالية أن هناك ست شركات من أكبر عشر شركات في السوق المالية من حيث الرسملة السوقية، تضع تقرير استدامة على الرغم من أنها غير ملزمة بالإعلان عن هذه التقارير.

المناطق الجغرافية

ومعظم استثمارات الأفراد بسوق الأسهم السعودية قادمة من دول الاتحاد الأوروبي وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.
ومن بين العملات المقومة بها تلك الصناديق، جاء الدولار كأكثر عملة مفضلة من إجمالي الصناديق المستثمرة بالبورصة السعودية بحكم ربط العملة المحلية بالدولار.
في حين حلت عملة اليورو ثانيا في مؤشر لافت على وجود المستثمرين الأوربيين والألمانيين الأفراد بالسوق السعودية عبر صناديق المؤشرات التي تدمج العوامل البيئية والاجتماعية والمرتبطة بالحوكمة باستثماراتها.
ووفرت شركات إدارة الأصول للمستثمرين الأفراد الوصول إلى الأسهم السعودية عبر إدراج وتداول تلك الصناديق في البورصات الدولية والإقليمية والمحلية.
واستندت تحليلات «الاقتصادية» إلى بيانات «مورنينج ستار»، وهي شركة الأبحاث المهيمنة في صناعة الصناديق الاستثمارية

العالية.
ويعد مديرو الأصول من بين كبار العملاء لمنصة «مورنينج ستار دايركت» بسبب دخول بياناتها الخاصة بالصناديق في القرار الاستثماري للمستثمرين، الأمر الذي يعطيها قوة لا مثيل لها للتأثير في إدارة الأصول العالية.
ويولي المستثمرون أهمية بارزة لنظام التصنيف «خمس نجوم» الخاص بالصناديق، وكذلك توصيات محللي المنصة، وهذا ما يجعلها بطريقة غير مباشرة قادرة على تحريك التدفقات النقدية إلى أو بعيدا عن أي صندوق معين.

ماهية صناديق المؤشرات المتداولة

وصناديق المؤشرات المتداولة هي صناديق استثمارية تتبع مؤشرا (كفوتسي أو غيره) ومقسمة إلى وحدات متساوية يتم تداولها في السوق المالية خلال فترات التداول، وهذه الصناديق تجمع مميزات كلا من صناديق الاستثمار والأسهم.
أما عن طرق الاستثمار في صناديق المؤشرات المتداولة فتنقسم إلى نوعين. فإما أن يتم ذلك عبر السوق الثانوية (يتم تداول وحدات الصندوق في السوق) أو السوق الأولية (يتم إنشاء واسترداد وحدات الصندوق بالتوافق مع مدير الصندوق).
ومن خصائص صناديق المؤشرات المتداولة كونها تحظى بخاصية مرونة تداولها بالبورصة، فضلا عن الشفافية التي تجلبها معها بيانات الأوراق المالية بشكل يومي.
ومعلوم أن الصندوق يعد بمنزلة الصندوق المفتوح (أي يتغير في نهاية اليوم بناء على الإنشاء والاسترداد للوحدات).
ووفقا للصفحة التوعوية بموقع «تداول»، فإن احتساب الأسعار في السوق الثانوية يكون بحسب السوق، ويكون قريبا إلى القيمة الاسترشادية للوحدة.
أما في السوق الأولية فيتم عبر النظر في قيمة صافي الأصول، ويعد وجود صانع السوق من متطلبات الإدراج.
وظهرت صناديق المؤشرات المتداولة لأول مرة للأسواق العالمية في عام 1993 من خلال الأسواق الأمريكية، ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه الصناديق في النمو السريع، حيث زادت قيمة صافي الأصول للصناديق الاستثمارية المتداولة من 72 مليار دولار عام 2001 إلى 700 مليار دولار بنهاية 2009 في الأسواق الأمريكية وحدها.
أما بخصوص الفوائد التي تعود على المستثمر من الاستثمار في صناديق المؤشرات المتداولة فهي تتمثل -بحسب ما أوردته الصفحة التوعوية في موقع شركة «إيداع»- بشكل عام في المكاسب الناتجة عن ارتفاع قيمة أصول الصندوق، إضافة إلى توزيعات الأرباح.
وقبل طرح مثل هذه الصناديق في السوق السعودية، يقوم مدير الصندوق بإصدار نشرة مستقلة، حيث يلتزم مدير الصندوق بشروط هيئة السوق المالية الخاصة بصناديق الاستثمار، التي من ضمنها الإفصاح عن نشرة الإصدار وشروط وأحكام الصندوق، ويلتزم بنشرها في فترة مناسبة قبل طرح الصندوق.
ويواجه المستثمر في صناديق المؤشرات المتداولة بشكل مماثل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية نفسها لكن بصورة أقل بسبب تنوع الاستثمار في هذه الصناديق، ولا تقتصر صناديق المؤشرات المتداولة على الأسهم فقط، إنما قد تضم صكوكا أو سلعا استهلاكية مثل الذهب والفضة.
وتدار الصناديق بشكل كامل ومباشر من قبل مدير الصندوق وتخضع لأحكام وشروط الصناديق الاستثمارية المصدرة من قبل هيئة السوق المالية، وبالتالي لا تعقد جمعيات عمومية لهذه الصناديق، مع العلم أن عملية التحويل والمناقلة بين محافظ العملاء في السعودية ستكون متاحة، وذلك بشروط وأحكام تحويل الأسهم نفسها.
ولا تنتهي صناديق المؤشرات المتداولة ولا يعلق إدراجها في السوق، إلا بعد أن تتم استعادة جميع الوحدات عن طريق

مدير الصندوق.

الاستدامة البيئية

وأطلقت «تداول» السعودية أواخر أكتوبر 2021 إرشادات للشركات المدرجة للإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، ما سيشجع على قيام نظام مالي يدعم نمو الأعمال المسؤولة. الدليل الإرشادي يحض الشركات على دمج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة في تحليل الاستثمار وعمليات صنع القرار.
كما يحث الملاك النشطون على دمج هذه القضايا في سياسات وممارسات الملكية الخاصة بهم، فضلا عن تشجيعهم على الإفصاح عن القضايا ذات الشأن بـESG في الكيانات التي يستثمرون فيها.
وتتطلع «تداول» لتعزيز قبول الشركات للمبادئ الجديدة وتنفيذها في صناعة الاستثمار، والإفصاح عن الانخراط بالأنشطة المتعلقة بقضايا البيئة والمجتمع والحوكمة والتقدم المحرز نحو تنفيذ مبادئها.
واعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة SDGs ، والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول 2030.

الصناديق الخضراء

وبحسب موديز، تشكل الصكوك الخضراء أقل من 3 في المائة من الصكوك «العادية»، وذلك بنهاية يونيو 2020. في حين ترى «فيتش» أن قيمة صكوك الاستدامة التي تم إصدارها بنهاية الربع الأول من هذا العام تصل إلى 11 مليار دولار.
ومن الناحية الفنية لا يوجد أي عائق من إيجاد صناديق استثمارية متوافقة مع الشريعة لدعم هذا النوع من المشاريع الخضراء في المملكة، إلا أن هذه الصناديق ستأخذ وقتا طويلا من أجل أن يقبل الأفراد عليها بسبب وجود منحنى تعليمي حول أدوات الاستثمار الجديدة تلك.
ومؤخرا قام أحد البنوك الاستثمارية بإطلاق أول صندوق استثماري للمبادرة البيئية في السعودية، إلا أنه مخصص لأسهم شركات التغير المناخي.
وأوضح الصندوق أنه يقدم فرصة للاستثمار في شركات الطاقة المتجددة والنقل النظيف والإدارة المستدامة للمياه والتكيف مع التغير المناخي.
وعلى سبيل المثال يعمل «صندوق الاستثمارات العامة»، مع «بلاك روك» من أجل تطوير إطار لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات. وبعد أن يتم جمع التمويل من الأسواق، يتم استخدام متحصلات الإصدار لتمويل مشاريع مؤهلة بما يتفق مع إطار عمل للتمويل «المستدام الصديق للبيئة».

زيادة مصادر الطاقة المتجددة عالميا 3 أمثال صعبة .. نقص إمدادات وتراجع عمالة وارتفاع تكلفة الاقتصادية

وافقت أكثر من 100 دولة مشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب28» المنعقد في دبي على زيادة قدرات الطاقة المتجددة بثلاثة أمثال بحلول عام 2030، وهو أحد الالتزامات التي لم تثر جدلا واسعا خلال فعاليات القمة. لكن هذه البلدان لم تقدم تفاصيل تذكر عن طريقة تسريع زيادة مثل هذه القدرات.

وقال أندرس أوبيدال، الرئيس التنفيذي لشركة أكوينور النرويجية المطورة للطاقة المتجددة، لـ«رويترز»، «إنه أمر واقعي ولكن هناك عناصر تحتاج إلى حل: الحصول على التصاريح والإيجارات والاتصال بالشبكات».

وتكتسب الطاقة المتجددة أهمية قصوى من أجل الوفاء باتفاق باريس 2015 والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. ورغم أن مصادر الطاقة المتجددة تزيد بسرعة بالفعل، فإن هذا الهدف سيتطلب نشر مرافق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتسريع هذا التقدم.

ومن شأن زيادة مصادر الطاقة المتجددة بثلاثة أمثال أن يرفع هذه القدرات إلى 11 ألف جيجاواط على الأقل في ستة أعوام فقط، أي أكثر من 20 في المائة مقارنة بتوقعات «بلومبيرج إن.إي.إف» الحالية عند تسعة آلاف جيجاواط بعد ستة أعوام. ويعني ذلك زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، الذي تقول وكالة الطاقة الدولية إنه بلغ 600 مليار دولار على مستوى العالم العام الماضي، في وقت يقلص فيه بعض المستثمرين نفقاتهم بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض.

لكن المشكلات تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ يوجد ما يشير إلى وجود توتر في صناعة الطاقة المتجددة برمتها مثل نقص الإمدادات في كل شيء، من توربينات الرياح إلى المحولات. كما يوجد نقص في العمالة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وأدت حملات المعارضة المحلية لمشاريع الطاقة الكبرى إلى إبطاء الإجراءات البيروقراطية لدرجة أن عمليات الحصول على التصاريح باتت تستغرق أعواما طويلة. وتعاني الشركات المطورة أيضا تأخر الاتصال بالشبكة فترات طويلة. وقد يستغرق نقل خطوط الجهد العالي الجديدة للتغلب على هذه الصعوبات عشرة أعوام أو أكثر للتخطيط والحصول على التصاريح والبناء، ما يجعل هدف 2030 أكثر صعوبة. وقال فرانشيسكو لاكاميرا، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «لا أرى علامات واضحة على أننا مستعدون للتغلب على العوائق التي حددناها».

على الجانب الإيجابي، تجاوزت مصادر الطاقة المتجددة بانتظام توقعات النمو في السابق، كما يوجد حاليا رأس مال أكثر ودعم حكومي أكبر يركزان عليها أكثر من أي وقت مضى.

ويقول مركز إمبر لأبحاث الطاقة إن من المتوقع إضافة مستوى قياسي قدره 500 جيجاواط من الطاقة المتجددة عالميا في العام الحالي ارتفاعا من 300 جيجاواط عام 2022، مع توقعات بتجاوز الأهداف المحلية في 12 دولة منها الصين والبرازيل وأستراليا واليابان.

وأضاف المركز أن القدرات العالمية للطاقة المتجددة ستحتاج إلى معدل نمو مستدام يبلغ 17 في المائة سنويا لكي تزيد بمقدار ثلاثة أمثال بحلول عام 2030، وهي وتيرة بدأت تتحقق بالفعل منذ عام 2016.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة يجب أن يزيد بأكثر من المثلين ليصل إلى أكثر من 1.2 مليار دولار سنويا بحلول عام 2030، وذلك لزيادة قدرات الطاقة المتجددة بثلاثة أمثال ووضع العالم على الطريق

للوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول 2050.

واضطر مستثمرون في البنية التحتية ممن لعبوا دورا في تحفيز التوسع السريع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح عالميا إلى خفض الإنفاق بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ما يجعل من الصعب تمويل المشاريع وبيعها.

وأظهرت بيانات قدمتها شركة بركوين للأبحاث إلى «رويترز» أن صناديق البنية التحتية جمعت 29 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام، وهو ما يمثل انخفاضا حادا مقارنة بـ 128 مليار دولار جمعت خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وقال فابيان بوتر، الشريك الإداري لشركة 51 نورث كابيتال جي.إم.بي.إتش التي تعمل وسيطا بين المستثمرين وصناديق البنية التحتية، إنه يعتقد أن الاستثمار في هذا القطاع بات متروكا الآن للمرافق العامة بشكل رئيس. ويأتي الانخفاض في جمع أموال البنية التحتية في وقت تشتد فيه الحاجة إلى هذه الأموال لبناء الشبكات اللازمة لربط المشاريع الجديدة بشبكة الطاقة.

وقال إجناسيو جالان، الرئيس التنفيذي لشركة إيبردرولا، «مقابل كل دولار يستثمر في مصادر الطاقة المتجددة، نحتاج إلى استثمار المبلغ ذاته في الشبكات المطلوبة لدمجها ببعضها».

وتواجه البلدان ذات التصنيف الائتماني المنخفض صعوبات أكبر لجذب الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة. وأعلنت الإمارات الأسبوع الماضي إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار مع شركات إدارة الأصول بلاك روك وتي.بي.جي وبروكفيلد لتحفيز الاستثمار في دول جنوب العالم.

كما يؤدي النقص في اللوجستيات إلى بعض الانتكاسات المكلفة في المشاريع الكبيرة ببعض المناطق.

وألغت شركة أورستد، أكبر مطور لمزارع الرياح البحرية في العالم، مشروعين في الولايات المتحدة الشهر الماضي بسبب خسائر تصل قيمتها إلى 5.6 مليار دولار، بعد أن تسببت التأخيرات التي يرجع بعضها إلى توافر السفن في ارتفاع التكاليف.

وتعتقد بعض الشركات أن سلاسل التوريد في مجالي طاقة الرياح والطاقة الشمسية ستتوسع مع استدامة الطلب، ما يخفف القيود. وقال باتريك بويان الرئيس التنفيذي لشركة توتال إنرجيز، لرويترز «بناء مصنع للخلايا الشمسية ليس بالأمر المعقد».

عبر مبادرة السعودية الخضراء .. صندوق البيئة يبرز جهود المملكة في تنمية الغطاء النباتي الاقتصادية

اختتم صندوق البيئة مشاركته في أعمال النسخة الثالثة لمعرض ومنتدى «مبادرة السعودية الخضراء»، المقام في مدينة دبي، تحت شعار «من الطموح إلى العمل» بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لقمة المناخ «كوب28» المعني بتغير المناخ.

واستعرض الصندوق دوره وأهدافه في جناح «الاستدامة» والتعرف أكثر على «الاستدامة المالية لقطاع البيئة» التي تعد أحد أهم الأهداف الاستراتيجية في الصندوق، وذلك ضمن جناح المنظومة المشاركة.

وأوضح منير السهلي الرئيس التنفيذي لصندوق البيئة، أن المشاركة والوجود في مثل هذا الحدث العالمي يساعدان على تعزيز التعاون المشترك بين الجهات، ويبرزان التزام المملكة وإسهاماتها الفعالة في مجال العمل المناخي، ويجسدان دور المملكة الفاعل في حماية البيئة، ويوضحان جهودها في تنمية الغطاء النباتي.

تأتي مشاركة الصندوق في المنتدى والمعرض المصاحب بهدف التعريف برؤيته ورسالته وأهدافه الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستدامة المالية لقطاعي البيئة والأرصاد عبر تحفيز الممارسات الصديقة للبيئة لدى الأفراد والقطاعات الاقتصادية والمنظمات البيئية. من جهة أخرى، افتتح المهندس الفضلي وزير البيئة والمياه والزراعة، أعمال الدورة الثانية لمؤتمر التميز التشغيلي الذي يقام بفندق الفورسيزونز بالعاصمة الرياض، تحت عنوان «نحو تحقيق القيمة لأصحاب العلاقة»، ويستمر حتى 13 ديسمبر.

ويشارك في المؤتمر الذي تنظمه المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة أكثر من 40 جهة حكومة وشركة محلية وعالمية، بمشاركة أكثر من 120 متحدثا محليا ودوليا، ويستعرض 15 قصة نجاح لشركات محلية وعالمية رائدة في قطاع التشغيل، فيما يناقش أبرز المواضيع المتعلقة بمستقبل التشغيل في 20 جلسة نقاش، إضافة إلى 20 ورشة عمل تسعى للارتقاء بمنهجيات التشغيل في القطاعات كافة.

وأوضح المهندس عبدالله العبدالكريم محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، في كلمته، خلال افتتاح أعمال المؤتمر، أن التطور السريع والمتنامي لقطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية والعالم يحتمان مناقشة منهجيات تشغيلية تنسجم مع رحلة التحول العالمي، مشيرا إلى أن تطبيقات التميز التشغيلي تؤدي دورا أساسيا في تعزيز الأعمال والارتقاء بها إلى مستويات تنافسية متقدمة.

ولفت إلى أن العالم بحاجة ملحة إلى مزيد من الإبداع والابتكار والاستثمار في الجوانب التشغيلية لتعزيز الأعمال في القطاعات كافة، لافتا إلى أن مشاركة نخبة من الخبراء المحليين والعالميين في مكان واحد تتيح الفرصة لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات، التي تمكن من بلوغ الآفاق الواعدة وتلبي أهداف وتطلعات القطاعات الخدمية والصناعية، وتمكنها من تنمية الموارد والقدرات.

مسؤول أممي: التغير المناخي يمثل تهديدا متزايدا للأمن الغذائي الاقتصادية

حث مارتن فريك، مدير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة على إحراز تقدم بصورة عاجلة بشأن حماية المناخ.

وقال فريك لـ«الألمانية»، على هامش مؤتمر المناخ العالمي في دبي (كوب 28) «ما زال أمامنا ستة إلى سبعة أعوام لإحداث تحول بشأن التغير المناخي. وعندما نصل للنقطة الحاسمة، ستكون هناك تداعيات قاسية ولا يمكن إصلاحها».

وأوضح أنه عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي، لا يوجد نظام إنتاج ولا نظام توزيع حتى الآن.

وأضاف «ولكن هذا الأمر قد يتغير سريعا بسبب أزمة المناخ، ما قد ينتج عنه نقص حقيقي».

وقال فريك «بغض النظر عن حجم الأموال التي ننفقها على التعويض عن الضرر المناخي ودعم الدول في التعامل مع التغير المناخي- إذا لم نتمكن من الحد من الانبعاثات الغازية بقوة، لن يكون الأمر كافيا أبدا».

وأوضح فريك أن التعهدات المالية، التي غالبا ما يتم الإعلان عنها في قمم المناخ، ذات قيمة. مع ذلك يمكن أيضا تجاهل الكثير من الأمور.

وأضاف «لو كانت التعهدات المالية من مؤتمرات المناخ التي تعود لـ28 عاما أصبحت حقيقة، لكنا نعيش في حال لا يوجد فيه أحد يشعر بالجوع أو يعاني الفقر».

«توتال إنرجيز» تطور أعمالها الخاصة بالكهرباء عبر الاستحواذ على 3 شركات ناشئة الاقتصادية

أعلنت شركة توتال إنرجيز الفرنسية للطاقة أمس أنها ستعمل على تسريع وتيرة تطوير أعمالها الخاصة بالكهرباء من خلال الاستحواذ على ثلاث شركات ناشئة. وقالت الشركة: إن شركات دسفلو وناش للطاقة المتجددة وبريديكتف لاير أصبحت بالفعل جزءا من برنامج تسريع التطوير في باريس.

كما أن الشركة تستحوذ أيضا على حصة تقدر بـ56 في المائة من شركة» تايم 2 بلج» لتسهيل تطوير نقاط شحن السيارات الكهربائية في فرنسا.

وقد وقعت شركة توتال إنرجيز عقودا تجارية مع عشر شركات ناشئة، تشارك في برنامج التسريع، للاستمرار في الاستفادة من ابتكاراتها، بحسب «الألمانية».

يشار إلى أن شركة «توتال» تعتزم شراء ثلاث محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز في الولايات المتحدة مقابل 635 مليون دولار.

وذكرت شركة توتال إنيرجيز، أخيرا، أنها قررت شراء ثلاث محطات كهرباء تعمل بالغاز بقدرة إجمالية تبلغ 1.5 جيجاواط من شركة «تكس جين» في تكساس مقابل 635 مليون دولار.

وتعتقد الشركة أن عملية الاستحواذ ستكمل قدراتها في إنتاج الطاقة المتجددة في تكساس بما في ذلك 2 جيجاواط مثبتة، و2 جيجاواط قيد الإنشاء، و3 جيجاواط أخرى قيد التطوير. وقال ستيفان ميشيل رئيس قطاعات الغاز والطاقة المتجددة والكهرباء في شركة توتال، «سيسهم هذا الاستحواذ بشكل إيجابي في تحقيق مستهدف الربحية لدينا بنسبة 12 في المائة بحلول عام 2028 لقطاع أعمال الطاقة المتكاملة لدينا».

وتشمل المحطات قيد عملية الاستحواذ، التي ترتبط بمجلس الاعتمادية الكهربائية في تكساس، محطة وولف هولو 1 بقدرة 745 ميجاواط وتوربينات غاز ذات الدورة المركبة في دالاس، ومحطة كولورادو بيند 1 بقدرة 530 ميجاواط وتوربينات غاز ذات دورة مفتوحة بقدرة 74 ميجاواط، وموقع «لا بورتي» بقدرة 150 ميجاواط، وكلاهما في هيوستن.

بلغاريا تؤجل تحصيل رسوم عبور الغاز الروسي عبر أراضيها الاقتصادية

أرجأت بلغاريا تحصيل رسوم عبور الغاز الطبيعي الروسي حتى لا تعرض انضمامها المنشود إلى منطقة شنجن للخطر بسبب اعتراضات محتملة من المجر.

وكان من المقرر أن تدفع شركة الغاز الروسية غازبروم الرسوم، التي تم تقديمها في أكتوبر، لكنها قد تؤثر في الأسعار بالنسبة إلى المجر وصربيا، حيث تنقل بلغاريا إليهما الغاز الروسي.

وقالت مصادر بلغارية إن غازبروم لم تدفع أو تعلق على رسوم العبور البالغة عشرة يورو (10.76 دولار) لكل ميجاواط ساعة من الغاز. يشار إلى أن بلغاريا قريبة جدا من الانضمام إلى شنجن ولا تريد أن تعرقل هذه الرسوم ذلك، حسبما قال بويكو بوريسوف، زعيم حزب يمين الوسط «جيرب»، الذي يشارك أيضا في الحكومة.

وستنضم بلغاريا رسميا إلى منطقة شنجن الأوروبية، التي تسمح بالتنقل عبر الحدود دون فحص جوازات السفر بين دول المجموعة، في الأول من يناير 2024.

وتمنع هولندا والنمسا انضمام بلغاريا إلى شنجن منذ 2022. غير أن التقارير الإعلامية الأخيرة تشير إلى أن فيينا مستعدة الآن لتخفيف موقفها.

وهدد الرئيس المجري فيكتور أوربان باستخدام حق النقض ضد انضمام بلغاريا إلى شنجن إذا لم ترفع صوفيا الرسوم المفروضة على الغاز الطبيعي الروسي.

صندوق البيئة يختتم مشاركته في "السعودية الخضراء" البلاد

اختتم صندوق البيئة مشاركته في أعمال النسخة الثالثة لمعرض ومنتدى "مبادرة السعودية الخضراء"، الذي أقيم في مدينة دبي حتى 12 ديسمبر، تحت شعار "من الطموح إلى العمل" تزامنًا مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لقمة المناخ "كوب28".

واستعرض الصندوق دوره وأهدافه في جناح "الاستدامة" والتعرّف أكثر حول " الاستدامة المالية لقطاع البيئة" التي تعد أحد أهم الأهداف الإستراتيجية في الصندوق، وذلك ضمن جناح المنظومة المشاركة.

وأوضح الرئيس التنفيذي لصندوق البيئة منير بن فهد السهلي أن المشاركة والتواجد في مثل هذا الحدث العالمي؛ يساعد في تعزيز التعاون المشترك بين الجهات، ويبرز التزام المملكة وإسهاماتها الفعّالة في مجال العمل المناخي، ويجسد دور المملكة الفاعل في حماية البيئة، ويعكس جهودها في تنمية الغطاء النباتي. وتأتي مشاركة الصندوق في المنتدى والمعرض المصاحب؛ بهدف التعريف برؤيته ورسالته وأهدافه الإستراتيجية المتمثلة بتحقيق الاستدامة المالية لقطاعي البيئة والأرصاد، عبر تحفيز الممارسات الصديقة للبيئة لدى الأفراد والقطاعات الاقتصادية والمنظمات البيئية.

«فيتش» تتوقع نمواً قوياً للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط العام المقبل

الشرق الأوسط

توقعت وكالة «فيتش» للتصنيفات الائتمانية، الثلاثاء، نمواً قوياً للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2024 بدعم من نمو الأنشطة غير النفطية.

وقالت «فيتش» في تقرير حديث، وفق وكالة «أنباء العالم العربي»، إنها تتوقع أن يستمر الأداء المالي الجيد لدول مجلس التعاون الخليجي في العام المقبل مع استقرار إنتاج النفط والأسعار ومع تحقيق نمو بمتوسط 3.5 في المائة في الاقتصاد غير النفطي.

وتتوسع دول الخليج، المصدرة للنفط، في تنويع مصادر دخلها، عبر الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية، والتي انعكست على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

وبسبب دعم السعودية الكبير للقطاع غير النفطي، فضلا عن التخفيضات النفطية الطوعية التي تعهدتها المملكة لدعم استقرار أسواق النفط، تتوقع «فيتش» أن تسجل عجزاً طفيفاً في العام المقبل.

كما توقعت عجزاً طفيفاً في الكويت في العام المقبل بفعل تحديات اتخاذ إجراءات لدعم الإيرادات غير النفطية وإصلاح الإنفاق.

غير أن «فيتش»، توقعت أن تواصل قطر والإمارات وسلطنة عمان تحقيق فائض في الموازنة العام المقبل. في وقت من المتوقع أن يتقلص عجز الموازنة في البحرين بفضل جهودها لخفض العجز في القطاع غير النفطي.

وأشارت الوكالة إلى أن تقديراتها تستند إلى استقرار سعر النفط عند مستوى 80 دولارا للبرميل، موضحة أن أي تغيير بمقدار عشرة دولارات في سعر النفط يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة بين 1.1 في المائة و3.5 في المائة، ومضيفة أن السعودية وأبوظبي وقطر والكويت هي الأقرب لتعزيز إنفاقها إذا تجاوز سعر النفط المستويات المتوقعة.

وقالت الوكالة إن استمرار أسعار النفط عند مستوى قوي سيدعم المقاييس الائتمانية للدول المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث سيستمر النمو الاقتصادي القوي بها في 2024 بفضل الزخم في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي واستقرار إنتاج النفط عقب تخفيضات الإنتاج في 2023.

لكنها أشارت إلى أن ضعف النمو العالمي في 2024 قد يدفع تحالف «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة أوبك ومنتجين

مستقلين أبرزهم روسيا، إلى مزيد من خفض الإنتاج إذا تحولت السوق النفطية إلى فائض كبير في المعروض، وإن كان الاتفاق الذي أعلنته «أوبك بلس» في أواخر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، أظهر عدم رغبة الدول الأعضاء في مزيد من الخفض.

وتابعت «فيتش» أنه من المتوقع استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي لدى حكومات معظم الدول المصدرة للنفط بالمنطقة وأن ترتفع بالكويت إلى مستوى لا يزال متدنيا بافتراض إقرار قانون الدين العام.

وأشارت الوكالة إلى أن خطر اتساع نطاق الحرب في غزة لا يزال قائما، رغم اقتصارها إلى حد كبير حتى الآن على غزة وإسرائيل، مضيفة أنها - حتى في وضعها الحالي - أثرت سلبا على الدول المجاورة لا سيما مصر ولبنان والأردن، إذ إن لها تأثير على المعنويات والسياحة، في الأجل القريب على الأقل.

وقالت إنه في حالة اتساع نطاق الحرب بالمنطقة، وهو احتمال ضعيف في الوقت الحالي، فقد تتأثر دول مجلس التعاون الخليجي عبر اضطراب مسارات تجارة النفط، إن لم تتأثر قدرات الإنتاج ذاتها، كما قد يتأثر النشاط غير النفطي سلبا.

وأوضح التقرير أن العوامل الائتمانية الجوهرية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات بسبب ارتفاع أعباء الديون وتشديد أوضاع التمويل في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، كما ستستمر معدلات الفائدة المحلية مرتفعة في ظل صعود التضخم.

«كوب28»... نحو التمديد للوقت الإضافي

الشرق الأوسط

يتجه مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (كوب28) المنعقد في دبي، إلى التمديد لوقت إضافي، إذ يكافح المشاركون من أجل التوصل لصيغة اتفاق نهائي، وهو الذي كان من المقرر أن يختتم أعماله يوم الثلاثاء.

وفي وقت كان الجميع يتوقع أن يختتم المؤتمر الأممي أعماله، أجبر عدم التوافق على الصيغة النهائية القيّمين على تمديد المؤتمر لوقت إضافي، إذ جرى في الأعوام الأخيرة استمرار محادثات مؤتمر الأطراف فترة أطول بكثير مما كان مقرراً سلفاً.

ويسعى ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر الذي انطلق في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي للوصول إلى اتفاق نهائي.

كان الرئيس المعيَّن لمؤتمر المناخ «كوب28» الدكتور سلطان الجابر، قد قدم مساء الاثنين الماضي، مسودة لوثيقة الاتفاق النهائي، إذ جرى اقتراح صيغة تمثل الحل الوسط من أجل التوصل إلى توافق بين الدول الأطراف المجتمعة في دبي.

وأُدرجت في مسودة الاتفاق ثمانية خيارات يمكن أن تستخدمها الدول لخفض الانبعاثات، تشمل: خفض استهلاك وإنتاج الوقود التقليدي بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 أو قبله، وزيادة قدرات الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030، والتخلص التدريجي السريع من الفحم الذي يُنتَج ويُستخدَم دون الاستعانة بتقنيات تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتوسيع التقنيات بما يشمل تلك الخاصة بالتقاط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وفيما يتعلق بالفحم، يدعو النص إلى «الحد بسرعة من الفحم المستخدَم من دون احتجاز الكربون»، فضلاً عن «فرض قيود على التصاريح الممنوحة لمحطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم» من دون احتجاز الكربون.

وتَرِدُ في النص المؤلَّف من 21 صفحة فقرة تتناول التكنولوجيا «منخفضة الانبعاثات» ومنها الطاقة النووية، وتقنيات احتجاز الكربون، وإنتاج الهيدروجين «منخفض الكربون»، وذلك «من أجل تحسين الجهود المبذولة للاستعاضة عن الوقود التقليدي من دون احتجاز (الكربون) في أنظمة الطاقة».

وأصدر المدير العام للمؤتمر، ماجد السويدي، بياناً حول الصيغة الجديدة، الثلاثاء، بعد وقت قصير من تمديد المفاوضات بسبب الخلافات بين ممثلين من قرابة 200 دولة.

وقال السويدي إن الانتقادات «كانت متوقَّعة»، وإنه كان يريد أن «تثير الصيغة السابقة محادثات». وأضاف أن هناك وجهات نظر مختلفة للغاية، مشيراً إلى أنه «قبل يوم الاثنين، لم يكن معروفاً أين بالضبط الخطوط الحمراء لكل بلد»، لافتاً إلى إلى أنه جرى الآن إبداء جميع ردود الفعل.

وبعد صدور النص الجديد، ستبدأ جلسات مكثّفة من المفاوضات يصل خلالها المندوبون والمراقبون الليل بالنهار.

وخلال 28 عاماً، نادراً ما انتهت مؤتمرات المناخ في الوقت المحدد، إلا أنّ رئيس «كوب28» وعد باتفاق «تاريخي» في 12 ديسمبر (كانون الأول) الذي يصادف الذكرى السنوية لإعلان اتفاق باريس الذي يؤكد أنه يهتدي به.

ومن المتوقع أن تُصدر رئاسة «كوب28» مسودة جديدة لنص اتفاق نهائي لما تخرج به القمة.

وخاض ممثلون من 200 دولة مناقشات ساخنة حول بنود مسودة الاتفاق، في الوقت الذي دعا الجابر بشكل متكرر، خلال المؤتمر، المجتمع العالمي إلى التمسك بالطموح، وقال: «الهدف المتفق عليه دولياً للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية هو مهمتي التي أسعى لإنجازها».

وزراء عرب: الوقود الأحفوري ركيزة أسواق الطاقة لعقود مقبلة

المدينة

أكد وزراء الطاقة العرب، الأعضاء بمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، أنَّ الوقود الأحفوري العمود الأساس في أسواق الطاقة خلال العقود المقبلة.

جاء ذلك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العربي للطاقة الثاني عشر في الدوحة.

وشدَّد الدكتور سعد حمد ناصر البراك نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصاديَّة والاستثمار في دولة الكويت على أهمية التعاون بين الدول العربية في مختلف قطاعات الطاقة، ومواجهة الأعباء والمسؤوليات المفروضة على الدول المنتجة والمصدرة، والمطالبة بالمساهمة في تحقيق أمن إمدادات الطاقة، ودعم النمو العالمي وازدهاره، وذلك في الوقت الذي يواجه فيه النفط كمصدر رئيس للطاقة العديد من التحديات؛ نتيجة لبعض السياسات التي تتبعها الدول المستهلكة الرئيسة، داعيًا إلى تفعيل التعاون العربي المشترك في شتَّى مجالات الطاقة، وتشجيع الاستثمار، وإقامة المشروعات الجديدة.

من جانبه، أكَّد المهندس حيان عبدالغني السواد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط العراقي على أهمية هذا الملتقى لمستقبل قطاع الطاقة في الدول العربية، مبينًا أنَّ أحد أهم التحدِّيات التي تواجه البلدان المنتجة للنفط هو التحول للطاقة البديلة، وكيفية السيطرة على النقاط المهمَّة لتوفير النفط والغاز، وهو ما قطع فيه العراق شوطًا كبيرًا، باعتماده الوسائل التطويرية للطاقة النظيفة، من خلال العديد من المشروعات الاستثمارية في الغاز.

بدوره، قال الدكتور صالح حامد علي الخرابشة وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني: إنَّ الوقود الأحفوري لعب دورًا كبيرًا في تحقيق الثورات الصناعية المتعاقبة، وسيبقى العمود الأساس في أسواق الطاقة خلال العقود المقبلة، مشيرًا إلى ضرورة التركيز على التقنيات التي تعمل على إزالة ثاني أكسيد الكربون من كامل سلاسل الإنتاج والاستهلاك للوقود الأحفوري، وذلك في إطار العمل على مكافحة التغيُّر المناخي، وإيجاد مصادر جديدة للطاقة الصديقة للبيئة، وتحسين كفاءة استخدامها، مع السير إلى استخدام الشبكات الذكيَّة، وتعزيز مشروعات الربط الكهربائي، والاستناد إلى مصادر الطاقة المتجددة لتغطية الاحتياجات.

في السياق ذاته، شدَّد طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية المصري على أهميَّة قطاع الطاقة في بناء دول قوية في كل المجالات، وقال: إنَّ المشاركة في هذا المؤتمر تنبع من ثقة تامة في أثره الإيجابي عربيًّا، ومواجهة التغيُّر المناخي الذي يُعدُّ تحدِّيًا جديدًا، يتطلَّب تنويع مصادر الطاقة، لتتضمن الطاقة النظيفة والمتجددة والهيدروجين الأخضر.

السعودية.. الوجهة الأولى الجديدة لقطاع الطاقة النظيفة الصيني

اقتصاد الشرق

ضخت السعودية استثمارات على مدار عدة سنوات بقطاع الوقود الأحفوري في الصين، مما عزز العلاقات بين المملكة والدولة الآسيوية، التي تعد أحد أكبر عملاء صادراتها النفطية الضخمة.

والآن ترد بكين الجميل للرياض، إذ تتطلع شركات الطاقة النظيفة الصينية إلى المملكة باعتبارها وجهة مستهدفة لعولمة قواعدها الصناعية، في وقت تتعرض فيه هذه الشركات لضغوط غير مسبوقة في هوامش أرباحها بالسوق المحلية الصينية، كما تسوء التوترات التجارية مع الولايات المتحدة وحلفائها.

ليس هذا وحسب، حيث «توفر المملكة عدة مزايا تشمل الكهرباء الرخيصة، والعلاقات الجيدة مع مجموعة واسعة من البلدان، وموقعاً جغرافياً استراتيجياً بين أوروبا وآسيا وأفريقيا»، حسبما قال شون وانغ، الرئيس التنفيذي للعمليات الدولية في شركة «تي سي أل شونغهوان رنيوابل إنرجي تكنولوجي» (TCL Zhonghuan Renewable Energy Technology)، التي تبني مصنعاً لرقائق الطاقة الشمسية بقدرة 20 غيغاواط في المملكة.

وأضاف على هامش منتدى استثماري عُقد أمس الثلاثاء: «لم يعد بمقدورنا الاعتماد على نموذج (اصنع في الصين واخدم العالم) بعد الآن. فالسعودية أصبحت بالفعل المكان الأكثر ملاءمة بسبب علاقتها الجيدة مع كل من الشرق والغرب».

شكراً